

في معناه نفس نقصا منها عن وجه العمل الا اذا كان يحظر قايما بين
الوجه كما هو المستند في تقديره الا اذا كان نظرا فان حكمه ان كان في حيز
التقدير لا يمكن الا ان يكون محذورا عن ان السبا اياهم وفي وجوبه اذا كان
الاسم كونه نحو ان من السبا السحر وان من السحر كونه ذلك في تقديره
الظرف لا يتبع في غير ما خبره لا ايسر الكافية بمعنى حسن ان في
صفة اوله لا يصل فاعلم ان في القسام من الرجل الذي الرجل نفسه هو احد
الشيء الذي خبره انما هو المتبادر وخران وكان وفيه ما بعد خولها
اي بعد خول الفتح في سائر الاخبار والمداد بدونها ما عرفت في خبر
الدار وهو خبر في لاجل خبر الوجود في كلامه جل في غير ما عرفت في
المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار الا احتمال حذف خبره وجعل في الدار
بجانب ما ذكره لان كلامه من حيث مضمونه لا يجوز ان يقع صفة على ما هو
فيها اي في الدار خبره لا ظرفه ولا حال لان لفظه لا يتقيد ما
لظرفه وهو وانما في بلسان بلزم الكون في ظرفه كل كلامه بل ويكون
لنوع خبره الظرف وفيه ويجوز خبره لا يفرق هذا كونه اذا كان خبرا
كالموجود وهو حاصل الدار التي تليها نحو الا اذا كان السبا اي لا المراد هو الا

الاختصاص وهو كونه لا يشترط ان لا يظهر من خبره في اللفظ لان حذف
منه وجه وجوب المداد والهم لا يشترط اتصال اللفظ ولا التقدير فيقولون في
قوله لا اهل في المال استحقاق المال في التقدير لا في التقدير في خبره لا في
يحلون ما يري خبره في مثل لاجل قائم على الضمة دون الخبر اسم ما ولا
اشبه من ليس في معنى نفي الدخول على المتبادر والخبر له المتكلمان هما
صوابه ان الية هذا شامل للمتبادر وكل من سئل به بعد دخولها خرج
غير اسم ما ولا يوجب نفي من الدخول لا بد الوه في ما زيد الوه قائم
شوا ما زيد قائما ولا رجل افضل منكس وانما في الكثرة بعد لان لا
لا تصل الا في الكثرة بخلاف ما فانه ليس في المعنوية الكثرة بما لا يجرى
انما يتوهم فلا يشترط انهما العمل ويقولون الاسم في خبره وهو ما عرفت
بالاستدلال كما كانا قبل دخولها وعلى تقديرها انما يجرى في المثال
وهو اي عمل ليس في لا دون ما مشا ذ قليل نقصان مشا ليس
لان ليس في حال ولا ليس كذلك فانه ينفى مطلقا بخلاف فانه انما في
احال فنقصه على الاعلى وهو السماع نحو قوله من بعد عن خبرها فانما
فليس لا يراج اي لا يراج الى ولا يجوز ان يكون نفي الخبر لا اذا كان نفي